«الهندسة والبترول» افتتحت معرض التصميم الهندسي الـ31

6

بحثت التطورات السياسية الإقليمية والدولية بحضور الغانم والخالد

الدقباسي: «الخارجية البرلمانية» ناقشت نتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية

ربيع سكر

عقدت اللجنة الخارجية البرلمانية اجتماعا مهما أمس ترأسه رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم لمناقشة التطورات السياسية الاقليمية والدولية، وقال رئيس اللجنة الخارجية البرلمانية النائب علي الدقباسي: ناقشنا بحضور رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم والنائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد التطورات الاقليمية ونتائج الانتخابات الرئاسية الاميركية.

وتابع الدقباسي: وسيتم تحديد جلسة للاستماع للاكاديميين والسفراء القدامى والمهتمين بالشأن الخارجي لرصد وجهات النظر بشأن التطورات الاقليمية والدولية.

واضاف الدقباسي: اننا سجلنا تحفظنا ووجهنا رسالة احتجاج شعبية على استمرار الاعمال العدائية الايرانية تجاه الكويت ودول الخليج ودعونا الى استمرار الحوار من اجل استقرار المنطقة، ونثق بقيادتنا السياسية واجراءاتها لحفظ امن وسلامة الكويت وكذلك بجهود وزارة الخارجية. وطالب الدقباسي وزارة الخارجية بالاهتمام بالمواطن الكويتي البغلي ومتابعة قضية اختفاءه في ايران.

جانب من اجتماع اللجنة الخارجية أمس برئاسة الغانم

«الأولويات» تضع خطة العمل التشريعي لدور الانعقاد الأول

العزب: 8 أولويات حكومية أهمها تعديل «البصمة الوراثية» تنفيذا للتوجيهات السامية

ربيع سكر

عقدت لجنة الأولويات البرلمانية اجتماعها أمس لوضع خطة العمل التشريعي لدور الانعقاد الاول من الفصل التشريعي الخامس عشر. وذلك بحضور وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، ووزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة، ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية.

وأعلن وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتور فالح العزب ان الحكومة اتفقت مع لجنة الاولويات على عدد من الاولويات اهمها تعديل قانون البصمة الوراثية. واضاف العزب في تصريح للصحافيين عقب اجتماعه مع اعضاء لجنة الاولويات البرلمانية وبحضور عدد من الوزراء انه تم الاتفاق من حيث المبدأ مع لجنة الاولويات البرلمانية على سبع اولويات اضافة الى اولوية ثامنة في الطريق بعد اقرارها من مجلس الوزراء مبينا ان هناك مشروع قانون قادم فيما يخص تعديل قانون البصمة الوراثية وهو ضمن الاولويات التي تم الاتفاق عليها والمرتبطة بعدة قوانين.

وذكر ان مشروع قانون بتعديل البصمة الوراثية يعد من اهم القوانين مشيرا الى انه يأتي وفقا لتوجيهات سمو الامير ووفقا للدستور والقواعد الدستورية المنظمة ومنها احترام الخصوصية ونصوص الدستور بالتالي نحن بصدد تقديم هذا القانون.

وذكر ان الاجتماع التنسيقي الحكومي مع لجنة الاولويات كان بحضور وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله الصباح ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح مبينا ان الاجتماع كان في اطار مد يد التعاون. واوضح ان الحكومة ستقدم كل ما لديها سواء من خلال البرنامج الحكومي او من خلال لجنة الاولويات البرلمانية.

من جانبه قال رئيس اللجنة النائب ثامر السويط إن اللجنة ستطلب من المجلس تخويل اللجنة بمخاطبة الحكومة بشأن اللوائح التنفيذية للقوانين التي لم يتم اصدارها. واضاف ان الأولويات التشريعية المبدئية للحكومة ثمان هي البصمة الوراثية والفتوى والتشريع وشركات الامن الخاصة وتنظيم الاجتماعات العامة وتنظيم السجون وجوازات السفر والصحة النفسية والتسجيل العقاري. واشار الى وجود 30 مشروعا بقانون في انتظار اعتمادها من مجلس الوزراء حتى تحال كأولويات الى مجلس الأمة.

وبخصوص أولويات اللجان البرلمانية أوضح السويط أن لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لديها قسمان من الأولويات الأول خاص بالقضايا المحالة إليها من خارج اللجنة وتشمل: التحقيق في صحة انتخابات نائب الرئيس وتعديل بعض أحكام قانون الجنسية والذي تقدم به الكثير من النواب وبعض مقترحات تعديل قانون الانتخابات. وتابع: إن القسم الثاني الخاص بأولويات اللجنة التشريعية هو الصادرة من اللجنة نفسها ويتعلق بمقترحات وقوانين قدمت في شأن الحبس الاحتياطي وتعديلات محكمة الأسرة والتعيين في الوظائف القيادية. إضافة إلى تعديل بعض مواد قانون مكافحة الفساد إضافة إلى اقتراحات بقوانين تتعلق باستقلالية القضاء وتنظيم السلطة القضائية. وأفاد بأنه فيما يختص بلجنة الشؤون المالية والاقتصادية فمن ضمن أولوياتها وثيقة الإصلاح الاقتصادي ومشروع بقانون لتعديل بعض أحكام قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. إضافة إلى مشروع قانون لتعديل بعض أحكام قانون بشأن حماية المنافسة. وقال إنه فيما يختص بلجنة شؤون التعليم فما يزال القانون الخاص بالجامعات الحكومية متصدرا لأولوياتها وأن اللجنة لم تقدم أي مقترحات جديدة على سلم أولوياتها. أما لجنة الشؤون الصحية فمن ضمن أولوياتها التشريعية قانون بشأن الصحة النفسية ورعاية المريض النفسي إضافة الى تحقيق أسباب وفاة النائب السابق فلاح الصواغ. وحددت لجنة الميزانيات والحساب الختامي أولويتها في مناقشة الحسابات الختامية لسنة 2015 /2016.

وتبحث لجنة حماية الأموال العامة في أولوياتها الملاحظات والتقارير الواردة من ديوان المحاسبة بقيام الهيئة العامة للاستثمار ببيع شركة المنتجات الزراعية والغذائية وفحص المستندات الخاصة بها كافة. إضافة إلى تقرير بخصوص ديوان المحاسبة عن بيع الشركات التي تمتلك الهيئة العامة للاستثمار أكثر من 50 % من رأسمالها. وأشار السويط إلى أن لجنتي الشؤون الخارجية والمرافق العامة لم يحيلا أولوياتهما حتى الآن.

أما المرأة والأسرة فطلبت استعجال إقرار قوانين العنف الاسري والفحص قبل الزواج وقرض الكويتية المطلقة والأرملة والمتزوجة من غير كويتي لافتا إلى ان لجنة الأولويات في انتظار أولويات بقية اللجان البرلمانية.

جانب من اجتماع لجنة الأولويات أمس

الوزير العزب يصرح للصحافيين

ملاحظات الجهات الرقابية في ازدياد

عبد الصمد: وزارة الصحة تحتاج إلى «جراحة» عاجلة

أكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبد الصمد أن اللجنة ناقشت الحساب الختامي لوزارة الصحة للسنة المالية 2015/2016 وملاحظات جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة بشأنه بحضور وزير الصحة د. جمال الحربي. وأفاد عبدالصمد أن اللجنة وجهت الوزارة لضرورة تسوية ملاحظات الجهات الرقابية والتعاون معها.

وتابع: قد بينت اللجنة في هذا الجانب ضرورة قيام القيادة الجديدة بإصلاحات عميقة لقطاعات الوزارة كافة خصوصا أن ملاحظات الجهات الرقابية (ديوان المحاسبة – جهاز المراقبين الماليين) في تزايد مستمر سنويا.

وأضاف: أن تلك الملاحظات متركزة حول سلوكيات معينة بذاتها كالعلاج بالخارج وعقود الأجهزة الطبية والأدوية والمشاريع الإنشائية، وباتت تبعاتها المالية تستنزف المال العام، مع إمهالها شهرين للبدء باتخاذ إجراءات تسوية ما ورد في التقارير الرقابية.

وتابع: إنه ورغم وجود أقسام ومكاتب للتدقيق والمتابعة عدة في الوزارة بما فيها مكتب مستحدث للتدقيق يتبع الوزير مباشرة إلا أنها لا تقدم أي تقارير وجميعها بها قصور في الأداء مما يتطلب تفعيلها واسنادها للكوادر الوطنية للحد من الملاحظات وتداركها قبل وقوعها.

وأوضح أن اللجنة طالبت الوزارة بأن تكون حازمة تجاه تكرار تجاوزها للجهات الرقابية قبل إبرام أعمالها ووصلت في بعضها إلى تقديم بيانات غير دقيقة بغرض الحصول على الموافقات.

كما أن الوزارة تتجاوز أحيانا إداراتها المعنية (إدارة الشؤون القانونية)، ووجود تداخل واضح بين اختصاصات كثير من الإدارات مع بعضها البعض في تنفيذ المشتريات وترسيه العقود والتعاقد مباشرة بدلا من الإدارة المعنية بذلك، علما بأن كل العقود المتجاوزة للرقابة بها خلل حقيقي.

وقال عبدالصمد إن ديوان الخدمة المدنية أفاد بعدم تعاون الوزارة معه فيما يتعلق بضبط شؤون التوظف وكثرة التجاوزات من صرف رواتب وعلاوات وبدلات والمهمات الرسمية بالخارج من دون أخذ موافقته مما يتطلب تصويب هذا الوضع بسرعة.

كما أن الصرف المالي في الوزارة بحاجة إلى وقفة جادة لضبطه لاسيما أن جهاز المراقبين الماليين امتنع كثيرا عن توقيع العديد من الاستمارات لعدم وجود اعتمادات مالية في الميزانية للغرض الذي ستصرف الوزارة من أجله.

وأوضح أنه إلى ذلك فقد قامت الوزارة بعمل مناقلات مالية بقيمة 12 مليون دينار مخصصة للاستشارات الطبية للتعاقد مع الأطباء الزوار لمستشفيات الكويت لتعزيز بنود أخرى يكثر فيها امتناع المراقب المالي لأنها ستصرف في غير الغرض المخصص لها.

إضافة إلى ضرورة إعادة النظر بضوابط التخزين لإحكام الرقابة على الأدوية والمقدر قيمتها بـ272 مليون دينار وعلى الأجهزة الطبية كذلك.

وأشار إلى أنه فيما يختص بالعلاج بالخارج والمكاتب الصحية الخارجي فقد تجاوزت الوزارة ما هو معتمد لها بالميزانية للمكاتب الصحية الخارجية والعلاج بالخارج بـ384 مليون دينار رغم أن المعتمد لها 135 مليون دينار فقط، مما تسبب في تضخم أرصدة المكاتب الصحية الخارجية لتصل إلى 654 مليون دينار تعجز الوزارة عن تسويتها محاسبيا.

علما أن كثيرا من الاستمارات المالية الخاصة بتعزيز حسابات المكاتب الصحية الخارجية لا تعرض على جهاز المراقبين الماليين قبل تحويلها وبعض هذه المكاتب كالمكتب الصحي بواشنطن به خلل حقيقي ولم تتمكن الوزارة من معرفة الوضع المالي فيه.

وتعاقدت الوزارة مع إحدى الشركات من دون موافقة ديوان المحاسبة، وتسبب هذا العقد في عدم قيام المكتب الصحي بدوره الحقيقي، ولا تقوم الشركة بتزويد المكتب الصحي بما يلزم للتحقق لما يدفع للمستشفيات.

ولا تتوافر خدمة الوصول الالكتروني لدى المكتب الصحي للاطلاع على الإجراءات الطبية المقدمة للمرضى، وتم سداد 83 مليون دولار من دون ارفاق ما يؤيد صحتها، وارتفعت التحويلات المالية للمكتب بعد العقد مباشرة رغم تناقص أعداد المرضى.

وذكر عبدالصمد أن استمرار عدم (ميكنة الحسابات المكاتب الصحية بالخارج مع الوزارة) أدى إلى تعرض الأموال المحولة لخطر الاختلاس والتزوير ومنها ما حدث في المكتب الصحي بلندن أخيرا.

حيث قام محاسبون وافدون عدة في المكتب بالتعاون مع أطباء وصيدليات في بريطانيا بتزوير كتب علاج مرضى كويتيين منذ سنة 2009 استطاعوا من خلالها اختلاس 13 مليون جنيه استرليني (5 ملايين دينار) واكتشفتها الشرطة البريطانية بعد اشتباهها في تضخم أرصدة المحتالين.

وأشار إلى أن هذه الحادثة تضاف إلى سلسلة حوادث أخرى وقعت بالماضي في المكاتب الصحية في فرانفكورت وواشنطن وغيرهما، بخلاف وجود العديد من الحالات لم تغادر البلاد أصلا وحصلت على مخصصات العلاج وهي بالكويت كما أثبته كشف المنافذ بوزارة الداخلية. وأفاد عبدالصمد أن الحكومة تقدمت حاليا بطلب فتح اعتماد إضافي لوزارة الصحة بسحب 450 مليون دينار من الاحتياطي العام لتغطية نفقات العلاج بالخارج والعجز الحاصل فيه.

وأن بعض مبررات السحب لا يتوافق مع ما هو مثبت في تقرير ديوان المحاسبة وبحاجة إلى مزيد من الدراسة والاستيضاح ووضع الحلول الملائمة لتفادي تكرار المشاكل الحالية مستقبلا.

وقال عبدالصمد إنه فيما يختص بالمشاريع الإنشائية فقد لوحظ تدني نسبة الإنجاز في المشاريع الإنشائية للوزارة حيث بلغت مجتمعة 15% فقط، وكثرة الملاحظات فيها.

ومن أبرز تلك الملاحظات قيام الوزارة بطرح مناقصة مستشفى العدان قبل سنتين رغم عدم كفاية المبالغ المرصودة لها حيث كان الاعتماد آنذاك مليوني دينار وتكلفة المشروع تقارب 232 مليون دينار.

وأوضح عبد الصمد أن هذا الأمر تسبب في تعطل الترسية على المناقص الفائز وانسحابه لاحقا، وانتقال العقد للمناقص الثاني مما كبد المال العام 35 مليون دينار نتيجة لفروق الأسعار بين العقدين.

وأن ذلك يتطلب رفع كفاءة قطاعات الوزارة المعنية بإدارة وتنفيذ العقود مع إعادة النظر بشكل جاد بالإجراءات والسياسات الإدارية المتبعة في عملية دراسة العقود وطرحها وتنفيذها والرقابة عليها.

عدنان عبد الصمد

الشاهين لوزير الخارجية: ما آلية نقل موظفي البعثات الديبلوماسية في الخارج؟

تقدم النائب أسامة الشاهين بسؤال برلماني الى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد حول آلية نقل الموظفين في البعثات الدبلوماسية في الخارج.

وجاء في نص السؤال : تلعب البعثات الدبلوماسية الكويتية حول العالم دورا بالغ الأهمية، ويتحمل العاملون بها مسؤوليات جسيمة كونهم خط الدفاع الأول عن الكويت، وتصدر قرارات نقل هؤلاء الموظفين من بلد لآخر كل عام.

وتابع : يرجى إفادتي بالآتي:

1 – ما الآلية التي يتم من خلالها تحديد الدولة التي ينقل اليها الموظف بحيث تكون قرارات التنقلات منصفة لا يتعرض من خلالها أي موظف منقول للظلم عند تكليفه أكثر من مرة بالعمل في دول طاردة وصعبة المعيشة بسبب الفقر أو انعدام الأمن أو غيرها من الأسباب التي تجعل العمل في هذه البعثات الدبلوماسية مسألة شاقة على الدبلوماسيين والإداريين وأسرهم؟ أرجو ذكر الآلية المطبقة، وفي حال عدم وجودها أرجو تبيان معيار تحديد الدولة التي تعتمده الوزارة في قرارات التنقلات.

2 – هل للموظفين الإداريين لائحة تنظم عملية تنقلاتهم على غرار زملائهم الدبلوماسيين، بحيث تتحدد سنوات عملهم في الخارج ومدة بقائهم في ديوان الوزارة وغيرها من شروط وضوابط ترتبط بقرارات تنقلاتهم بحيث تضمن العدالة بين الموظفين؟ أرجو ذكرها بالتفصيل إن وجدت وكيفية تنظيم هذه التنقلات في حال عدم وجود لائحة تنظمها.

3 – ارجو افادتي بتفاصيل آخر زيادة طرأت على الراتب الأساسي لموظفي وزارة الخارجية؟ وآخر زيادة على بدلاتهم؟ وتفاصيل الكادر إن وجد وسبب عدم إقراره إن لم يوجد وهل لدى الوزارة خطط لتحسين الوضع المادي لموظفي الوزارة؟ وسبب عدم تكفل الوزارة بمصاريف علاج موظفيها داخل الكويت حتى الآن؟ أرجو ذكرها تفصيلا وسبب تأخر اعتمادها.

سأل الجبري عن الإجراءات المطلوبة لفحص المواد الغذائية في منافذ البلاد

هايف يطالب بإرفاق تقرير المعاينة الصحية بالأغذية المعروضة للبيع

تقدم النائب محمد هايف باقتراح برغبة وسؤالين برلمانيين تتعلق جميعا بالاغذية ووجه الاسئلة إلى وزير الأوقاف وزير الدولة لشؤون البلدية محمد الجبري حول البضائع والسلع الغذائية التي يتم عرضها للبيع ومدى صلاحيتها للاستهلاك.

وذكر النائب في نص الاقتراح برغبة ما يأتي: لما كانت المحافظة على الصحة العامة للمواطنين والمقيمين هي أحد واجبات الجهات الرقابية في بلدي الكويت، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: إلزام موزعي المواد الغذائية على منافذ البيع المختلفة في البلاد من جمعيات تعاونية وأسواق مركزية وغيرها ضرورة إرفاق تقرير المعاينة الصحية الصادرة من بلدية الكويت موضحا فيها تاريخ صلاحيتها والإذن بتداولها وذلك مع كل بضاعة يتم بيعها للموزع الداخلي.

وذكر نص السؤال الأول الموجه إلى وزير الأوقاف وزير الدولة لشؤون البلدية ما يأتي:

لما كانت اللوائح تقضي بأن فحص المواد الغذائية من منافذ البلاد لا تتجاوز شهرا واحدا فقط فقد نمى إلى علمنا أن هناك إرساليات لمواد غذائية تجاوزت مدد طويلة من دون البت في دخولها عن عدمه للبلاد مع عدم وجود هذه المواد في المنفذ.

لذلك أطلب افادتي بما يأتي: ما الاجراءات المطلوبة لفحص المواد الغذائية في منافذ البلاد؟ وما المدة اللازمة لإنجازها؟ وأين يتم الاحتفاظ بهذه المواد خلال فترة إنجاز المعاملة؟ وهل يسمح بدخول بضائع من دون هذا الفحص؟ وما الاجراءات المتبعة في الحالات المتأخرة عن المدد التي يتطلبها القانون وكم عددها؟ وهل تم اتخاذ إجراءات قانونية في المعاملات المتأخرة؟

وجاء في نص السؤال الثاني ما يأتي:

نما إلى علمنا أنه في غضون الفترة من 2016/12/1 حتى تاريخه تم الإفراج بالمخالفة للقانون عن مواد غذائية ومشروبات منتهية الصلاحية وهي مواد يتطلب القانون خضوعها للفحص ولإذن الجهات المختلفة في بلدية الكويت حتى يتم التصريح لها بالتداول في السوق المحلية مما يلحق الأضرار الصحية والأمراض المستعصية بين أفراد المجتمع.

لذا أطلب إفادتي بالآتي:

ما عدد هذه المخالفات؟ وهل تمت إحالة وقائع منها لسلطات التحقيق؟ وما تم فيها من إجراءات؟

الطبطبائي للوزير الصالح: ما المبالغ المحصلة نتيجة تطبيق الضريبة على الأرض الفضاء؟

وجه النائب عمر الطبطبائي سؤالا برلمانيا الى نائب رئيس الوزراء وزير المالية أنس الصالح عن الضريبة على الأرض الفضاء غير المستغلة.

ونص السؤال : وفقا للقانون رقم 8 لسنة 2008 بشأن استغلال الأراضي الفضاء والذي ينص على: «انه إذا زادت مساحة قسائم السكن الخاص غير المبنية المملوكة لأحد الأشخاص الطبيعيين في أي موقع وأي مشروع يتضمن قسائم مخصصة لأغراض السكن الخاص سواء كانت هذه القسائم في موقع واحد أو في مواقع متعددة، على خمسة آلاف متر مربع في مجموعها، يتم فرض ضريبة على كل متر مربع يجاوز هذه المساحة مقدارها 10 دنانير.

وتابع : ما المبالغ المحصلة نتيجة تطبيق هذا القانون من تاريخ نفاذه حتى الآن؟ وما الجهة المخولة بتحصيل هذه الضريبة؟ وما إجراءات التحصيل؟